

- 
- 
- 
- 
- 
- 

الأربعاء 4 شوال 1446 هـ - 2 أبريل 2025

أخبار النافذة

[تصاعد معاناة العمال خلال 2024 وسط قمع أمني وتدهور اقتصادي كرة القدم الإفريقية تشتعل: انتصارات عربية مدوية واشتباكات بعد مواجهة الترحي وصن داونز بعد إحالة الموازنة لبرلمان السيسي .. ورقة: أرقام مضللة ورؤية قاصرة كفارة الخذلان لغزة ورقة بحثية: السلطات تعد لمشهد "انتخابي" يزيد السيطرة الأمنية وبهميش "المعارضين" دراما شركة "المتحدة المخابراتية" .. إنفاق بلا حساب أو رقيب الفرح في العيد من مظاهر المقاومة المعنوية ابحت عن الدولارات.. أبو ظبي تلوي ذراع القاهرة بـ"اتفاق سياسي" لإجبارها على قبول خطة التهجير](#)

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التنمية البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [مديا](#)

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

بعد إحالة الموازنة لبرلمان السيسي .. ورقة: أرقام مضللة ورؤية قاصرة





الأربعاء 2 أبريل 2025 05:00 م

خلصت دراسة نقدية ل(موازنة 2025/2026) إلى أنها استمرار لنهج الإنفاق الشعبي المؤقت المقابل بعجز كبير ودين متراكم. وأشارت إلى أنها "تغيب عنها الرؤية الاقتصادية العميقة ولا تقدم حلولاً جذرية لأزمات مصر المالية. هذه الموازنة محاولة لكسب الوقت على حساب الأجيال القادمة، في ظل اقتصاد منهك وتآكل قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها".

ورصدت ورقة نقدية لموازنة مصر 2025/2026 أبرز سلبيات الموازنة تحت عنوان (أرقام مُضَلَّلة ورؤية قاصرة).

أولاً: خلل جوهري في هيكل الموازنة

- العجز الكلي الفعلي = المصروفات (4.6 تريليون) - الإيرادات (3.1 تريليون) = 1.5 تريليون جنيه، وهو رقم ضخّم يشير إلى عجز مزمن وهيكل.
- رغم إعلان تحقيق "فائض أولي" (795 مليار جنيه)، فإن الفائض الأولي لا يشمل فوائد الدين العام، مما يعني أن الدولة لا تزال تقترض لتسديد فوائد الديون وليس فقط لتمويل الاستثمارات.

ثانياً: تصاعد خطير في خدمة الدين

- لم يُذكر صراحة حجم فوائد الدين، لكنه يُقدَّر بأكثر من 1.2 إلى 1.5 تريليون جنيه سنوياً.
- هذا يعني أن 80% من الاقتراض الجديد يُستخدم لتسديد فوائد وليس لسداد أصل الدين، ما يمثل دوامة مديونية لا نهاية لها.
- الادعاء بخفض الدين إلى 82.9% من الناتج المحلي لا يتماشى مع الواقع، خصوصاً في ظل غياب الشفافية حول حجم الدين الخارجي بالدولار.

ثالثاً: إنفاق متضخم دون إنتاج حقيقي

- زيادة الأجور والدعم النقدي وبرامج الحماية الاجتماعية تتجاوز 1.5 تريليون جنيه، بينما الإنتاج المحلي يعاني، والتضخم مستمر.
- التمويل بالعجز سيؤدي إلى طباعة النقود أو زيادة الاقتراض، ما يؤدي إلى موجة تضخمية جديدة وارتفاع الدولار مقابل الجنيه.
- معظم مخصصات "الدعم" تُستخدم كمسكنات وليست استثمارات إنتاجية طويلة الأجل، أي أنها لا تُسهم في توليد دخل مستدام.

رابعًا: تناقض في دعم الأنشطة الإنتاجية

- رغم الإعلان عن 78.1 مليار جنيه لدعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، فإن هذا الرقم يُمثل 1.7% فقط من إجمالي المصروفات.
- مقابل كل جنيه يُصرف على الصناعة أو السياحة، يُصرف أضعافه على خدمة الدين والدعم غير المستدام، مما يعكس غياب الرؤية التنموية.

خامسًا: تجاهل الواقع المعيشي للمواطن

- تخصيص 15.1 مليار فقط للعلاج على نفقة الدولة في ظل انهيار منظومة الصحة العامة.
- استمرار دعم السلع التموينية دون إصلاح منظومة التوزيع، وارتفاع الأسعار العالمية يعني أن الدعم سيتآكل أمام التضخم.
- 54 مليار جنيه لتكافل وكرامة لا تكفي أمام تدهور القوة الشرائية وانهيار قيمة الجنيه.

سادسًا: غياب استراتيجية استثمارية واضحة

- لم توضح الموازنة كيف سيتم تمويل العجز: هل عن طريق الطباعة؟ الاقتراض الخارجي؟ سندات دولية؟ كلها خيارات لها تبعات خطيرة.
- لا توجد إشارات حقيقية لاستراتيجية إصلاح هيكلية في الإنفاق، أو تقليل الاعتماد على الواردات، أو تحسين تنافسية التصدير.

أرقام الموازنة (رسميًا)

وأعلنت حكومة السيسي أنها أقرت مشروع موازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وقرر إحالته إلى برلمان السيسي.

وخلال الاجتماع، استعرض وزير مالية الانقلاب أحمد كجوك، أهم ملامح مشروع الموازنة الجديدة، وأبرز ما يدل على أنها موازنة الديون البندين التاليين:-

-إيرادات الموازنة العامة للدولة ٣,١ تريليون جنيه بمعدل نمو سنوي ١٩٪ والمصروفات ٤,٦ تريليون جنيه بزيادة ١٨٪

-تقديم موازنة الحكومة العامة "الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية" بإيرادات ٧,٢ تريليون جنيه ومصروفات ٨,٥ تريليون جنيه

وتعتبر الموازنة مرتبطة بأهداف (مشاع) غير محددة وزيادات غير محسوبة وإدعاء استيفاء الاستحقاق الدستوري! كما في البنود الثلاثة:-

-عملنا على تنفيذ التوجيهات الرئاسية بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ومساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية

٦٧٩,١ - مليار جنيه لأجور العاملين بالدولة بنمو سنوي ١٨,١٪ لاستيعاب الزيادات الجديدة المقررة في أول يوليو المقبل

-استيفاء الاستحقاق الدستوري المقرر للإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي

[حقوق وحريات](#)

[بدء مناقشة ملف مصر الحقوقي بالأمم المتحدة وسط انتهاكات فجة](#)

الثلاثاء 28 يناير 2025 03:00 م

[اخبار فلسطين](#)

مقالات متعلقة

!!«ديعلا دعبع فداو لكحكلا لك» طيسقتلا ضرعش عزيزرقفلا

[الفقر ينعش عروض التقسيط «كل الكحك» وادفع بعد العيد!!](#)

إن يجلالاً رطاد لباقم وروب تارايلم 4 يسيسلا خضت اوروباً .. ناسنلا قهوة مضبوقة تلهاجة

[تجاهلت تقويضه حقوق الإنسان... أوروبا تضخ للسياسي 4 مليارات يورو مقابل حظر اللاجئين!](#)

ةينويهصلا برحلة آلم عدل رصموي نويهصلا للاتدلا ن يي يوج رسج .. يسيسلا دياز نيا ةرايز عم انمازة

[تزامنا مع زيارة ابن زايد للسياسي... جسر جوي بين الاحتلال الصهيوني ومصر لدعم آلة الحرب الصهيونية](#)

ةيردنكسلا قرغل لادوي جد ماصء روتكدلا اعاضفلا ملاء

[عالم الفضاء الدكتور عصام حجي ودلائل غرق الاسكندرية!](#)

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

□

- 
- 
- 
- 
- 



أدخل بريدك الإلكتروني

اشترك

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2025